الآراء الـواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

قصة الوحدة

هل مـا زلنا نحلـم بالوحدة وسـكين التقسـيم في ظهورنا؟!

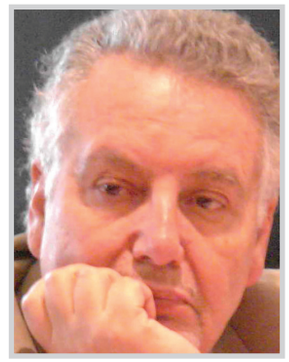

شاكر النابلسي

بدايةً، نحن لن نسرد تفاصيل قصة الوحدة العربية الطويلة، التي لم يخلُ كتاب أو بحث عربي تحدث عن الوحدة العربية من سرد هذه التفاصيل. فنحن هنا لسنا في مجال التأريخ للوحدة العربية الذي لا جديد في تكراره، بقدر ما أن الجديد كامن في إبراز التناقضات والاختلافات والمغايرة في مفهوم الوحدة العربية في الفكر السياسي العربي في هذه المرحلة، ومرجعيات هذه التناقضات.

الوحدة همّ فكري وسياسي

إن قضية الوحدة العربية لم تبرز هماً فكرياً وسياسياً في العالم العربي إلا بعد الحرب العالمية الأولى على إثر تقسيم العالم العربي بين الحلفاء الغربيين إلى مناطق نفوذ وإقامة كيانات سياسية مختلقة جديدة لم تكن موجودة من قبل، رُوعي فيها بالدرجة الأولى مصالح الدول المقتسِمَة لمناطق النفوذ هذه.

ورغم بروز هذا الهمّ القوميّ في الفكر العربي الذي جاء بعد الحرب العالمية الأولى وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية لم يكن في الفكر العربي الذي عالج موضوع الوحدة العربية ما يشير إلى السبيل الذي يجب سلوكه لتحقيق الوحدة العربية، ذلك أن موضوع الوحدة العربية كان أمراً مسلماً به وقائماً في الأمة العربية كالبذرة في باطن الأرض، تنتظر رحمة السماء وجُوْدَ الأرض لكي تنبت وتثمر وتؤتي أكلها. وكان في ظن مفكري هذه الفترة من العرب أن الوحدة سوف تنتظر العرب على أبواب الاستقلال فما أن يخرجوا من عتمة الاستعمار إلى نور الاستقلال حتى تحتضنهم الوحدة.

بدء بروز عوائق الوحدة

وبهذا، كان الاستعمار سبباً في أن يجد الفكر السياسي القومي العربي والأحزاب العربية السياسية لنفسها محوراً قومياً تختلف حوله وتتنازع، ويكون طويل المدى، مُعقد الطرق والأساليب، عزيز المنال، صعب المراد، وهو الوحدة العربية في ظل التغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي طرأت على العالم العربي في النصف الثاني من القرن العشرين. وكان على رأسها ظهور وتدفق البترول العربي في مناطق معينة، وفرز العالم العربي إلى منطقتين اجتماعيتين واقتصاديتين مميزتين: الفقراء، والأغنياء.

هل ما زالت الوحدة هاجسنا الأكبر؟

في النصف الثاني من القرن العشرين، وهي المرحلة التي اشتدت فيها الدعوة القومية إلى الوحدة وعُني فيها الفكر العربي السياسي بهذا المحور القومي المهم والرئيسي وخاصة من قبل الأحزاب القومية الكبرى التي اختلفت على الاشتراكية واتفقت على الوحدة، واختلفت على الحرية واتفقت على الوحدة، ظل مفهوم الوحدة العربية مفهوماً عائماً، صوفياً، مثالياً، شاعرياً، رومانسياً، بعيداً عن العقل، والواقعية، ولغة الأرقام، والحقائق. مثله في ذلك مثل مفهوم القومية ومفهوم الاشتراكية ومفهوم الحرية أيضاً، رغم كل هذا الجهد الثقافي الكبير الذي بُذل في النصف الثاني من هذا القرن والذي كانت من أبرز مظاهرة تخصيص مجموعة من المجلات العربية للدعوة إلى الوحدة العربية. ومن هذه المجلات: مجلة "دراسات عربية" التي أصدرتها دار الطليعة في بيروت في عام ١٩٦٤، ومجلة "قضايا عربية" التي أصدرتها المؤسسة العربية للدراسات والنشر في بيروت في عام ١٩٧٤ ، ومجلة "المستقبل العربي" التي أصدرها مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت في عام ١٩٧٨ ، ومجلة " الفكر العربي" في ١٩٧٨، ومجلة "الفكر العربي المعاصر" في ١٩٨٠ اللتان أصدرهما مركز الإنماء القومي في بيروت، ومجلة "شؤون عربية" التي أصدرتها الجامعة العربية في عام ١٩٨١ ، ومجلة "الوحدة" التي أصدرها المجلس القومي للثقافة العربية في المغرب في العام ١٩٨٧. وكذلك تمت إقامة أكثر من مركز ثقافي متخصص في أبحاث الوحدة ومن هذه المراكز: "مركز دراسات الوحدة العربية" الذي أنشئ في عام ١٩٧٥ في بيروت بدعم مالي من العراق، ثم يُقال انه استقل مالياً فيما بعد، و "مركز الإنماء القومي" الذي أنشئ في عام ١٩٧٨ في بيروت بدعم مالي من ليبيا. وهو ما لم يتم في أية فترة من فترات التاريخ العربي. ولعل هذا الفكر الوحدوي الرومانسي الغامض هو ما دفع حزب البعث بعد انهيار الوحدة المصرية – السورية إلى محاولة توضيح الفكر الوحدوي، فيما اعتبر الحزب أن نكسة الانفصال المذكورة كانت بسبب تشويش في الفكر القومي الوحدوي.

لا خطة واضحة للوحدة

والفكر القومي العربي لم يقدم حتى منتصف الخمسينيات تحليلاً وافياً عن الكيفية والأشكال اللذين تتحقق بهما الوحدة العربية، ولا عن الطريقة التي يواجه بها العمل الوحدوي العربي مشكلات التجزئة السياسية وإمكانية التوحيد الاقتصادي، واتسم بسيادة النظرة السياسية التي تنطلق من إنجاز التوحيد بقرار سياسي، كما يقول المفكر المصري علي الدين هلال ("إشكالية التوحيد العربي" ، ص ٦٧). رغم أنه في عام ١٩٥٥ عُقدت دورة للمؤتمر الدائم لقضايا الوطن العربي، كان فيها الحديث عن الوحدة العربية حديثاً عقلانياً وواقعياً. ووضع المؤتمرون في هذه الدورة شروطاً لتحقيق الوحدة العربية منها:

١. وضوح الهدف وقوة جاذبيته للشعب، وقدرته على استقطاب الجمهور، بحيث يشعر بأنه بحاجة ماسة له، وبأن تقدمه رهن بتحقيقه.

٢. معرفة الأسلوب الملائم لهذه المرحلة التاريخية من حياة العرب، ووضوح هذا الأسلوب بين قادة الشعب وقاعدته.

إيجاد الوسائل العملية والأدوات المنفذة المتكافئة مع الهدف.

المطلوب وحدة شاملة

يقول منير شفيق، إن الفكر السياسي العربي في هذه المرحلة لم يكن يركز على وحدة معينة بقدر ما كان يطالب بوحدة شاملة اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية واقتصادية في آن واحد وبلا شروط. ("في الوحدة العربية والتجزئة"، ص ١٥٧). وهذه المطالبة كانت في ظل وجود المجتمع العربي الذي تشكل الصحراء منه قسماً كبيراً كما يُشكل البدو منه نسبة عالية في كل بلد عربي، وانقسام العالم العربي إلى مجتمع الفقراء ومجتمع الأغنياء. ومن الملاحظ أنه لا توجد عاصمة عربية تبعد عن الصحراء بأكثر من مئة كلم غير بيروت. كما لا يوجد مجتمع يخلو من نسبة عالية من البدو غير المجتمع اللبناني. وإن المحاولات التي قامت في الستينيات والسبعينيات في الجزيرة العربية خاصة، لتوطين البدو، وتحضيرهم كانت محاولات تهدف إلى التوطين المكاني أكثر من التوطين الثقافي؛ أي التثبيت على الأرض، دون المساس بالبُنية الاجتماعية والثقافية لهذه الفئة من المجتمع العربي.

الجدار العازل

الوحدة للفقراء فقط

وكان الفقراء هم الذين يطالبون بالوحدة، وكان الأغنياء هم الذين يعترضون عليها، وينفرون منها، ولا يجدون مصلحة لهم فيها، بل يعتبرونها خسارة، وسوء تجارة. وحتى الأغنياء فيما بينهم لم تكن تشغل بالهم قضية الوحدة، بقدر ما كان يهمهم إلى حد ما التعاون فيما بينهم في المجالات الثقافية، والاجتماعية، والاقتصادية، مع الحد الأدنى للتنسيق السياسي، دون المساس بالكيانات السياسية المقدسة القائمة، التي تُعتبر من الثوابت المكينة التي لا تُمسُّ ولا تُجسّ. وهكذا، وكما قال نديم البيطار أحد المفكرين القوميين المهمين أن "الاختلافات في الثروة العامة، كانت من أهم أسباب تعثر أو فشل الاتحادات السياسية". ("من التجزئة إلى الوحدة"، ص ٣٧٠).

النفط: نعمة أم نقمة؟

وعندما تدفق البترول في مناطق معينة من العالم العربي، كان قد تدفق على منطقة اجتماعية تنتمي إلى البنية القبلية والثقافة القبلية، ولم يظهر في المجتمعات الحضرية كلبنان مثلاً. ولكن علينا أن نعلم أن لبنان يبدو من الخارج مجتمعاً مدنياً غير قبلي. ولكنه في حقيقة أمره قبلي جداً، فيما لو علمنا أن الطائفة الدينية في لبنان تقوم مقام القبيلة، بل ربما هي متعصبة أكثر من القبيلة بحكم ارتباطها بالدين. والتقسيم الطائفي نشأ على أساس ديني (السُنّة، الشيعة، الكاثوليك، الموارنة، البروتستانت، الأرثوذكس، الدروز، وغيرهم) بينما القبيلة بعيدة إلى حد ما عن الدين، ويحكمها العُرف والتقاليد أكثر مما يحكمها الدين، وزعيمها ليس رجل دين، كما هو لدى بعض الطوائف اللبنانية. والبعض الآخر ذو زعامات سياسية ذات مرجعيات دينية. ويبدو هذا واضحاً وطافياً على سطح الحياة السياسية اللبنانية بشكل خاص. كما أن لبنان زيادة على ذلك، هو الدولة العربية الوحيدة التي ينصُّ فيها الدستور علي أن تتولى طوائف دينية معينة مناصب معينة في الدولة، تعزيزاً للفرقة والتمييز الطائفي، الذي يشكو منه لبنان مُرَّ الشكوى، دون أن يستطيع لبنان الخلاص منه، منذ الاستقلال ١٩٤٣ إلى الآن.

العائق الاجتماعي للوحدة

زاد العائق الاجتماعي القبلي، من تعقيد مشكلة الوحدة العربية، التي أصبح أمامها ليس العائق الاقتصادي فقط، ولكن العائق الاجتماعي القبلي السابق له، والذي اشتد وبرز أكثر من الماضي، مع وجود المال والثروة الداعمة له، والمعمِّقة لجذوره.

الوحدة كرد فعل للتحديات الخارجية

ولا شك في أن الضغوط الأجنبية التي تعرضت لها الدول العربية، وتعرض لها النظام المصري خاصة (مصر الثورة) في فترة الخمسينيات قد دفعته إلى الإقدام والدعوة لمشاريع الوحدة كرد فعل لهذه التحديات الخارجية. فلم تكن الوحدة العربية في الخمسينيات ضرورة قومية بقدر ما كانت نوعاً من الدفاع عن مصر من أن تُغزى مرة أخرى، كما تم غزوها في عام ١٩٥٦ من قبل بريطانيا وفرنسا وإسرائيل، وبقدر ما كانت الوحدة بين مصر وسوريا ١٩٥٨ درءاً للأخطار التي كانت تحيق بسوريا من الداخل والخارج. ويقول بعض المفكرين مثل المفكر المغربي كمال عبد اللطيف بأن "تيارات الفكر الوحدوي تبلورت في صورة ردود فعل ضد الإستعمار بكل أشكاله" ("مفاهيم ملتبسة في الفكر العربي المعاصر"، ص ٩٢). كما يقولون بأن كل مقومات الوحدة كانت موجودة في السابق لكن "الوحدة لم تتم إلا في لحظة الخطر عندما حُوصرت سوريا وفُرضت الوحدة بطريقة غير طبيعية، وكذلك كان الحال في مشروع الوحدة السورية – العراقية، وفي مشروع الوحدة المصرية – السورية – الليبية. وكلها وحدات كانت تتم في ظروف غير طبيعية وفي ظل ضرورات ستراتيجية" كما يقول الباحث المصري محمد عودة ("ندوة الوحدة العربية.. المعوقات والممكنات، ص ١٩٦). ولكن علينا أن نعلم أن هناك تحفظاً على قول أن "مقومات الوحدة كانت موجودة". فلو كانت موجودة حقيقية لفرضت الوحدة نفسها على الواقع، وتحققت الوحدة التي لا بُدَّ لها من تماثل سياسي وتكامل اقتصادي ، وهما المطلبان والشرطان المفتقدان في الماضي وفي الحاضر.

ملاعب

الفـوز في الكـرة.. طريـق المصـريين للفرح!

حسين عبدالرازق

الحالة غير المسبوقة التي انتابت الشعب المصري عشية مباراة كرة القدم بين مصر والجزائر في استاد القاهرة يوم السبت الماضي - وماتزال - وبصرف النظر عن الشحن الإعلامي الخاطئ والمتعصب وحادثة الحافلة التي أقلت الفريق الجزائري الضيف من المطار إلى الفندق، هذه الحالة لا يمكن تفسيرها بعيدا عن مجموعة من العوامل والأسباب.

لقد غابت مصر طوال ٢٠ عاما عن كأس العالم لكرة القدم، فأول مشاركة للكرة المصرية كانت عام ١٩٣٤، وثاني وآخر مشاركة عام ١٩٩٠ بعد الفوز على الجزائر تحديدا في استاد القاهرة في نوفمبر ١٩٨٩، ويخوض الفريق المصري التصفيات النهائية على أمل أن يكون أحد (٥) فرق إفريقية تشارك في بطولة كأس العالم لكرة القدم المقبلة في جنوب إفريقيا ٢٠١٠، ومصر هي بطلة إفريقيا بعد أن فازت ببطولة الأمم الأفريقية مرتين متتاليتين عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٨، وحقق الفريق القومي المصري في ظل هذه الكتيبة الرائعة من اللاعبين والجهاز الفني الكبير بقيادة (المعلم)حسن شحاتة ومساعده شوقي غريب نتائج إيجابية لافتة خاصة بعد فوزه على إيطاليا بطلة العالم في بطولة القارات هذا العام، ومباراته الكبيرة أمام البرازيل.. كل ذلك وضع الشارع المصري في حالة غير مسبوقة من التعبئة النفسية والتطلع للفوز على الجزائر في القاهرة والتأهل لكأس العالم في جنوب إفريقيا العام القادم بأي ثمن.

إضافة إلى أن الشعب المصري يعيش في ظل أوضاع اقتصادية واجتماعية وسياسية بالغة السوء، يواجه في كل لحظة متاعب ومآسي وكوارث لا تنتهي، من فقر (٤٨٪ من المصريين تحت خط الفقر) وجوع وأمراض قديمة ومستحدثة آخرها أنفلونزا الخنازير، وبطالة تتجاوز ٢ مليون عاطل عن العمل أغلبهم شباب من حملة المؤهلات العليا والمتوسطة، وفساد يستشري في المجتمع من القمة إلى القاع، وانهيار في أجهزة الدولة التي تخلت عن مهامها الأساسية وتحولت إلى مجرد جهاز للقمع وحماية التحالف الطبقي الذي يحتكر الحكم منذ أكثر من ٣٣ عاما، والذي فرض على الوطن حكما استبداديا معاديا للديمقراطية والحريات العامة وحقوق الإنسان وأخضع الشعب المصري لحالة طوارئ دائمة امتدت حتى الآن ٢٨ عاما دون انقطاع، وما حدث في عملية بيع تذاكر مباراة مصر والجزائر تجسيد لازمة انهيار الدولة المصرية وهيمنة مافيات مختلفة على كل شيء فيها وشيوع الفساد.

وفي ظل هذه الأوضاع عاش المصريون حالة من اليأس والإحساس باللاجدوى والاكتئاب الجماعي، ولم يعد هناك شيء يخرج المصريين من هذه الحالة ويدخل بعض الفرح – المؤقت – إلى قلوبهم إلا فوز الفريق القومي لكرة القدم في مبارياته، واعترف الرئيس حسني مبارك بهذه الحقيقة عندما حضر تدريب الفريق الأخير قبل المباراة وحث اللاعبين على الفوز ليدخلوا الفرح لقلوب المصريين، لقد أصبحت كرة القدم ومبارياتها هي عامل توحد المصريين، فقراء وأغنياء ومحكومين وحاكمين ومظلومين وظالمين، تحولت كرة القدم في مصر لمجال وحيد للوطنية المصرية وتحقيق النصر بعد أن أصبحت الهزيمة عنوانا لكل معارك الوطن في الداخل والخارج، وحرص الحكم القائم على الاستفادة القصوى من هذه الحقيقة وتحويله لانتصار في مباريات كرة القدم لصالح بقائه واستمراره.

تقول صحيفة لوس أنجلوس تايمز الأمريكية إن الشعب المصري الذي يعشق كرة القدم منذ فترة طويلة بدأ في السنوات العشر الأخيرة يشجع كرة القدم بشكل غير مسبوق ولا حتى في الدول الشهيرة بهذه اللعبة كالبرازيل، حيث أصبح كل مصري يشجع فريقا أو لاعبا، وهو ما يرى البعض أنه نوع من التعويض النفسي للظروف المادية التي يعيشها المصريون الذين بلغ عدد من يعيش تحت خط الفقر منهم ٤٠٪ بواقع إنفاق أقل من دولارين يوميا.. (إن الناس في مصر لجأوا إلى كرة القدم كنوع من الهروب النفسي من ظروفهم الصعبة لأنها الشيء الوحيد الذي يجعلهم سعداء في الفترة الأخيرة).

أما الجزائر فالصورة لا تختلف كثيرا كتب (أحمد مقعاش)مراسل البي. بي. سي في الجزائر (تعيش الجزائر من أدناها إلى أقصاها أفراحا غير مسبوقة لا تضاهيها إلا أفراح الاستقلال عن فرنسا عام اثنين وستين على أمل التأهل إلى المونديال في المباراة المصيرية أمام المنتخب المصري، ويأتي تفاؤل الجزائريين من منطلق رياداتهم للمجموعة بفارق ثلاث نقاط عن الوصيف مصر، وكذلك فارق الأهداف في صالحهم، وهو الأمر الذي دفعهم للتفاؤل بشكل منقطع النظير لرؤية بلدهم كما يقولون يعود إلى المسرح الكروي العالمي بعد غياب استغرق ثلاثة وعشرين عاما).

ويضيف الكاتب (عابد شارف).. (إن تأهل الجزائر يعني هدنة جديدة لصالح الرئيس بوتفليقة.. لا كلام عن الفقر والبطالة والهجرة السرية ولا حتى الإرهاب.. أما في حالة عدم التأهل فسنعود بسرعة إلى المآسي اليومية: الإضرابات والهجرة غير الشرعية والرشوة والإرهاب، إن انعكاسات الاقتصاد ستكون كارثية في البلدين والعكس صحيح.. إن تأهل مصر قد يعني أن الرئيس حسني مبارك يعلن توريث الحكم لنجله في الليلة نفسها ولا أحد يعترض).

وصدق من قال.. كلنا في الهم شرق!!.

عنصرية

حقيقة التمييز ضد الأقباط

فريدة النقاش

للعام الثالث على التوالي يصر المجلس القومي لحقوق الإنسان الذي أنشأته الحكومة على ضرورة إصدار القانون الموحد لدور العبادة، ليساوي بين المواطنين من الديانات كافة في بناء وترميم دور العبادة، كذلك عبر تقرير المجلس عن قلقه البالغ إزاء تزايد مظاهر الاحتقان الطائفي بين المواطنين المصريين المسلمين والأقباط، وهو ما أدى إلى أن أي احتكاك أو نزاع طبيعي يتحول بسرعة إلى عنف طائفي كما يقول يوسف سيدهم رئيس تحرير جريدة (وطني)، والذي يكتب مقالا أسبوعيا في الجريدة بعنوان جانبي هو (قراءة في ملف الأمور المسكوت عنها)، وهو عنوان بالغ الدلالة على ظاهرة ثقافية وسياسية مهمة في حياتنا، إذ يتبع كل من نظام الحكم والمجتمع ذاته استراتيجية النعامة التي تخفي رأسها في الرمال، ويتحدث سياسيون ومثقفون حديثا جميلا عن الوحدة الوطنية والنسيج الواحد للمجتمع المصري والأخوة بين المسلمين والأقباط بينما يجري التمييز على قدم وساق ضد الأقباط سواء في بعض مؤسسات الدولة أو في المجتمع بين المواطنين أنفسهم والحكايات التي نسمعها من أصدقائنا، أو تلك التي يكتبها كل أسبوع (يوسف سيدهم)، أو التي ترصدها منظمات حقوق الإنسان، خير شاهد على حقيقة أن التمييز يمد جذوره بثبات في التربة المصرية وسوف يفعل إلى أن يأتي الوقت الذي يصبح فيه عصيا علي الاقتلاع بعد أن تكررت الممارسات التمييزية، وهو ما وصفه الكاتب (بالمتاعب والمهانة والإذلال الذي يعانيه الأقباط في كل ما يحاولون بناءه – سواء كان كنيسة أو مبنى خدمات أو مسكنا خاصا – مع السلطات الرسمية بدءا بالمحافظ، ومرورا على السلطات الأمنية والإدارية التي يبدو أنها نذرت نفسها جميعا لمضايقة الأقباط والتربص بهم دون أدنى حياء أو خجل، وفي ظل اطمئنانها لغياب كل أشكال الرقابة والمساءلة).

وهي خلاصة تؤكد لنا أن اضطهاد الأقباط ليس مزاعم أو مجرد ممارسات فردية، وإنما هو عمل مؤسسي منظم يبدأ من دستور البلاد الذي يجعل من الإسلام باعتباره دين الأغلبية دينا للدولة والمصدر الرئيسي للتشريع فيها، وهو النص الذي تستقوي به جماعة الإخوان المسلمين ضد الأقباط، وتعلن صراحة في وثائقها وأدبياتها أنه لا يجوز ولا يحق لأي منهم تولي المناصب الرئيسية في البلاد من رئاسة الجمهورية إلى رئاسة الوزراء، وصولا إلى إغراق الإعلام الرسمي في القضايا الدينية إلى أن أصبحت الفتاوى تحل تدريجيا محل القانون، وهو ما يعود بالمجتمع تدريجيا إلى حالة ما قبل الحداثة وما قبل المواطنة، ويدفع بالأقباط إلى كنائسهم وقسسهم، والمسلمين إلى جوامعهم وشيوخهم، وتتعمق الهوة بين الأقباط والمسلمين لأن قوى رجعية متعصبة أخذت تحتكر تفسير النصوص الدينية على الجانبين وتبث الكراهية والعداء واحتقار الآخر، ويتحول الرابط الديني ليصبح مركزيا بديلا عن الرابط الوطني.

وتتغذى هذه الأوضاع على حالة الحرمان من الحقوق في ظل القيود على الحريات الديمقراطية من جهة، والإفقار المتزايد للملايين من جهة أخرى كحصاد للسياسات الاقتصادية الاجتماعية التي أحدثت انقساما طبقيا غير مسبوق في المجتمع المصري فأصبحت القلة الغنية أكثر غنى والأغلبية الفقيرة أكثر فقرا.

ويجني الحكم القائم أقصى فائدة من هذه الوضعية المزرية إذ أنها تفضي إلى تصريف الغضب الجماهيري ضد السياسات الحكومية التي يتزاوج فيها الفساد والاستبداد ليجري الغضب في مسارات دينية، بعد أن أفضت هذه السياسات ذاتها إلى إضعاف القوى الديمقراطية وإفساح المجال للإخوان المسلمين والتيارات الدينية المتطرفة لا فحسب لتحتل الفضاء العام وإنما أيضا لتحل محل الدولة التي انسحبت من ميدان الخدمات وقلصت إنفاقها عليها.

وتتوافق هذه الوضعية الخطرة والمنذرة مع الاستراتيجية التي اتبعتها الإمبريالية والرأسمالية الاحتكارية على الصعيد العالمي والتي عجزت عن حل أزماتها المتفاقمة بوسائل عقلانية، وأدركت جيدا أن الخروج الصحي من هذه الأزمات سوف يؤدي إلى هلاكها فأخذت تخطط لإغراق العالم في الدين، وفي التفسيرات الرجعية للنصوص، وتساند النظم ذات الطابع الديني الاستبدادي من أجل مصالحها.

بل وتمول وتسلح منظمات مثل طالبان والقاعدة لمحاربة الشيوعية وتنشئ إسرائيل باسم وعد توراتي لليهود لتغرس دولة دينية في قلب منطقتنا.

والقوى الديمقراطية والاشتراكية والمثقفون العقلانيون النقديون مطالبون بالتكاتف لوضع استراتيجية لمواجهة هذه الحالة المنذرة بالمخاطر والدفاع عنها.

آراء وأفكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:

١. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة .

٢. ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:

٣. لا تزيد المادة على ٧٠٠ كلمة.

ideas@almadapaper.net